(حضرة صاحبّي الجلالة الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين والملكة رانيا العبداللّه المعظمين)

المحتويات

- **كلمة افتتاحية**
- **أبرز الانجازات**
- **تقدمة**
- **انجازاتنا:**
  - أولًا: مجال حماية الأسرة من العنف
  - ثانيًا: مجال الإرشاد الأسري
  - ثالثًا: مجال كبار السن
  - رابعًا: مجال الطفولة المبكرة
  - خامسًا: مجال التشريعات
  - سادسًا: مجال الدراسات والأبحاث
  - سابعًا: مجال الإتصال والمتابعة
  - ثامنًا: مجال التطوير المؤسسي
- **توجهاتنا المستقبلية**
- **إحصائيات للأسرة الأردنية**
- **مواردنا المالية**
- **إصداراتنا**

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمين العام
فاضل محمد الحمود

يمضي عام ٢٠١٧ ويواصل **المجلس الوطني لشؤون الأسرة** وبتوجيهات من لدّن صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبداللّه المعظمة (رئيس مجلس الأمناء) وبدعمٍ من مجلس أمنائه وبجهدٍ منقطع النظير من أبنائه وبناته تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج والمبادرات في كافة المجالات، مؤكدًا على أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في مجتمعنا الأردني باعتبارها لبنة المجتمع الأولى، والمنهل الذي يستقي منها الفرد معارفه وقيمه ومبادئه، ومجسدّين لشعار عملنا «هوية أردنية....رؤية عالمية» لتحقيق هدفنا الأساسي في تحسين مستوى نوعية حياة الأسرة الأردنية.

ومن أبرز الانجازات؛ ما تحقق في المجال التشريعي وذلك بصدور الإرادة الملكية السامية بإقرار «**قانون الحماية من العنف الأسري**» لعام ٢٠١٧؛ حيث كان المجلس قد كثّف جهوده لحشد الدعم والتأييد وبنهج عمل تشاركي لإقرار هذا القانون، كما وتابع العمل بعد إقراره على التوعية بأبرز نصوصه من خلال بث رسائل في وسائل التواصل الاجتماعي والصحف اليومية، بالإضافة الى تنفيذ خطة عمل من خلال تنفيذ ورش تدريبية في كافة أقاليم المملكة استهدفت المعنيين بتطبيق هذا القانون للتعريف بنصوصه.

وللأهمية التي يوليها المجلس لقضايا حماية الأسرة والطفل من العنف؛ فقد عمل على إطلاق حملة توعوية بعنوان «**علّم لا تعلّم**» بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن بوسائل التواصل الاجتماعي من خلال نشر رسائل توعوية تم بثها، واستهدفت الحملة ما يقارب (١٥) مليون مشارك ومتفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وعلى صعيد آخر فقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع «**نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري**» باشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن ومنظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ مكتب الأردن وذلك ببرمجة النظام واختباره بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الشريكة وتدريب العاملين فيها على استخدام النظام وتجهيز البنية التحتية من قبلها والتأكد من جاهزيتها في استقبال حالات العنف والاستجابة لها باستخدام النظام، وبنفس المجال فقد تم إعداد عدد من الأدلة والبروتوكلات لمستخدمي النظام لتسهيل اجراءات العمل.

وضمن اهتمام المجلس بمأسسة العمل على قضايا كبار السن وجعلها أولوية من الأولويات الوطنية؛ فقد تم إطلاق «**الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن**» المحدثة وخطتها التنفيذية للأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ والتي جاءت بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، بالإضافة الى

إصدار الدراسة التحليلية لواقع كبار السن في الأردن والتي ترصد واقع كبار السن من كافة الجوانب لتشكل نقطة مضيئة في حقل الدراسات والأبحاث المتعلقة بكبار السن في ضوء النقص الشديد في البيانات المتعلقة بهذه الفئة.

وفي مجال الطفولة المبكرة، فقد تابع المجلس تنفيذه مشروع **«دعم وتفعيل إنشاء الحضانات في القطاعين العام والخاص»** بافتتاح عدد من الحضانات بالتعاون مع عدد من المصانع والمستشفيات والجامعات لخدمة ابناء العاملات في هذه المؤسسات حيث بلغ عدد هذه الحضانات التي تم انشائها مع نهاية عام ٢٠١٧ عشرة حضانات، ويأتي هذا المشروع لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل وهو أحدّ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، والمُنفذ بالتعاون مع وزارة العمل وبدعم من صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، وفي هذا المجال ايضًا تم إصدار الكتيب التفاعلي **«لاتفاقية حقوق الطفل»** والذي يتضمن نصوص مواد الاتفاقية حيث تم صياغتها بلغة يمكن للطفل فهمها واستيعابها لمعرفة حقوقه الأساسية، وتم توزيع الكتيب خلال الاحتفال باليوم العالمي للطفل والذي حضرة ما يقارب (١٠٠٠) طفل. كما تم إصدار وثيقة «معايير اعتماد رياض الأطفال» بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم كوثيقة مرجعية استرشادية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لرياض الأطفال من كافة الجوانب المادية والتعليمية والبشرية.

وفي مجال الدراسات والابحاث فقد جاء إعداد التقرير الثاني **« لأحوال الأسرة الأردنية»** وتقرير **« أحوال الأسر اللاجئة»** بمنهجية علمية لدراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية وعلاقاتها الأسرية وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالأسرة الأردنية وبالأسرة اللاجئة، والذي تم إعداده بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين/مكتب الأردن.

وخلال هذا العام قام المجلس بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية والتوعوية وفي كافة المجالات التي يعمل عليها، والتي تأتي لرفع قدرات وكفاءات العاملين في المؤسسات التي تتعامل مع أفراد الأسرة، وللاستفادة من خبراتهم وتجاربهم وأخذ التغذية الراجعة فيما يتم إعداده من أدلة ودراسات.

ختامًا؛ نأمل من خلال هذا **التقرير** أن نضع بين أيديكم المعلومات والبيانات حول أهم انجازات المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال العام ٢٠١٧ مقدمين خالص شكرنا وتقديرنا لأعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة على توجيهاتهم ودعمهم المتواصل للأمانة العامة في المجلس، ولجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الدولية والفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، وجميع العاملين في الأمانة العامة للمجلس والذين لولا جهودهم لما استطاع المجلس من إنجاز ما تم إنجازه مؤكدين حرصنا على مواصلة عملنا بنهج العمل التشاركي الذي انتهجه المجلس منذ بداية تاسيسه، وداّعين اللّه العلي القدير أن يوفقنا جميعًا للعمل لما فيه مصلحة أبناء وطننا العزيز في ظل مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم أعزّ اللّه ملكه.

واللّه ولي التوفيق

أبرز الانجازات

- صدور الإرادة الملكية السامية بإقرار قانون الحماية من العنف الأسري رقم (١٥) لسنة٢٠١٧ ودخوله حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٦.
- تدريب (٧٥) من المعنيين بتطبيق قانون الحماية من العنف الأسري في أقاليم المملكة الثلاث.
- إقرار الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث من رئاسة الوزراء.
- افتتاح مركز إرشاد أسري في محافظة عجلون.
- تدريب كافة ممثلي مراكز الارشاد الأسري والبالغ عددهم (٢٥) على دليل المقبلين على الزواج وآلية التخطيط المستقبلي للحياة الأسرية.
- إنشاء (٤) حضانات مؤسسية في القطاع الخاص: حضانة تجمع سحاب، حضانة شركة كهرباء /اربد، حضانة مصنع الصافي، وحضانة جامعة الإسراء.
- إصدار وثيقة معايير اعتماد رياض الاطفال.
- إعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن وخطتها التنفيذية للأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢.
- إطلاق الحملة التوعوية للحدّ من العنف الواقع على الأطفال «علّم لا تعلّم» واستهداف ما يقارب (١٥) مليون مشارك ومتفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.
- تدريب (٦٥) متدربة ضمن البرنامج التدريبي لتأهيل مقدمات الرعاية في مجال حضانات الأطفال في كل من جمهورية مصر العربية والجمهورية السودانية.
- إصدار الكتيب التفاعلي لاتفاقية حقوق الطفل خلال الاحتفال باليوم العالمي للطفل بمشاركة ما يقارب (١٠٠٠) طفل.
- برمجة نظام أتمتة اجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري واختبار مدى فاعليته وعقد دورات تدريب مدربين للعاملين في المؤسسات المعنية .
- تدريب العاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والبالغ عددهم (٦٠) متدرب ومتدربة على آليات ومنهجيات تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري.
- إعداد دليل اجراءات لمقدمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الاعتداء الجنسي.
- إعداد معايير خاصة بخطوط دعم الطفل والأسرة.
- إعداد فريق من المُقيمين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية البالغ عددهم ١٥ مقيم للمساهمة في اجراءات تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة في دور الرعاية الايوائية .
- تشكيل فريق تدريب وطني بلغ عددهم (٢٠) متدرب ومتدربة من مختلف المؤسسات الوطنية تم تدريبهم على دليل «الاجراءات الوطنية الموحدة للوقاية من والإستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري والعنف ضد الأطفال» الذي تم إعداده .
- إعداد التقرير الثاني لأحوال الأسرة الأردنية على عينة بلغت (٢٣٠٠) أسرة ممثله على مستوى المملكة.
- إعداد تقرير أحوال الأسر اللاجئة على عينة بلغت (٨٠٥) أسرة لاجئة.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS
70

تقدمة

التأسيس:

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١،وجاء تأسيس المجلس بهدف تحسين مستوى معيشة حياة الأسرة الأردنية وحياة أفرادها سواء أكانوا أطفالاً أ و شباباً أو نساء أو كبار سن.

رؤيتنا:

بيئة مُعززة تمّكن الأسرة الأردنية من تحقيق استقرارها ورفاهها.

رسالتنا:

المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة، ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري.

قيمنا:

- ✓ الشفافية والمساءلة.
- ✓ الريادة.
- ✓ الابتكار.
- ✓ التطوير والتحسين.
- ✓ المتابعة والتقييم.
- ✓ المصداقية.
- ✓ الخبرة والكفاءة.
- ✓ المنهج العلمي.
- ✓ الشراكة الفاعلة.
- ✓ الجودة.

منطلقاتنا:

- ✓ أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
- ✓ الدستور الأردني.
- ✓ الاتفاقيات الدولية والعربية المصادق عليها.
- ✓ التشريعات الوطنية.
- ✓ قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- ✓ التوجيهات الملكية.
- ✓ الموروث الاجتماعي الايجابي.

أدوارنا:

- ✓ صياغة السياسات.
- ✓ إدارة البحوث ومصادر المعلومات.
- ✓ حشد الدعم.
- ✓ التنسيق والتشبيك.
- ✓ المتابعة والتقييم.
- ✓ التطوير المؤسسي.

أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال فترة إعداد التقرير:

صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة / رئيس مجلس الأمناء.
معالي العين الدكتور رجائي المعشر / نائب رئيس مجلس الأمناء.
معالي وزير التنمية الاجتماعية.
معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي.
معالي وزير الصحة.
معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
معالي وزير التربية والتعليم.
معالي العين الدكتور محمد حمدان.
معالي السيد نبيه شقم.
عطوفة مدير الأمن العام.
معالي السيدة ليلى شرف.
عطوفة الدكتورة سوسن المجالي.
سعادة الدكتور مؤمن الحديدي .
سعادة الدكتور تحسين القطاونة.
سعادة الدكتورة أدب السعود.
سعادة السيدة منى ادريس.
سعادة الدكتورة عبير دبابنة.
سعادة السيد فاضل محمد الحمود / الأمين العام.

خلال العام ٢٠١٧ تم تفعيل لجان أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمتضمنة: (لجنة التشريعات، لجنة السياسات وحشد الدعم، لجنة الإتصال وحشد الدعم) وذلك بناء على توصيات الجلسة النقاشية التي عقدت لأعضاء مجلس الأمناء بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٨ والجلسة النقاشية التي عقدت لمدراء المديريات في المجلس بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦ ، وقد تم وضع الشروط المرجعية لعمل كل لجنة، كما عقدت اللجان عدد من الاجتماعات للمتابعة على عدد من الأنشطة.

الامانة العامة:

تعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتولى الأمين العام الإشراف على جهاز الأمانة العامة، (ولتحقيق أهداف ورسالة المجلس يقوم بتنفيذ أعماله وأنشطته طاقم من الموظفين من مختلف التخصصات).

انجازاتنا

أولًا: مجال حماية الأسرة من العنف:

نفذ المجلس في هذا المجال، وتحت اشراف الفريق الوطني لحماية الاسرة من العنف وبالتعاون مع منظمات الامم المتحدة: (منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين/مكتب الأردن، صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأردن) عدد من المشاريع كما يلي:

- إعداد "دليل الاجراءات الوطنية الموحدة للوقاية من والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري والعنف ضد الأطفال" ودليل تدريبي لدليل الاجراءات باللغتين (العربية والانجليزية) ليكون مرجعًا لكافة العاملين في كافة المؤسسات حول آليات التعامل مع حالات العنف الأسري. والذي حدد فيه السياسات والمبادئ التوجيهية التي توضح العلاقة وآليات التعامل مع حالات العنف بشكل عام وإجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري بشكل خاص، ومن أبرز مخرجات هذا المشروع عقد دورات تدريبية (تدريب مدربين) بواقع (٧٠) ساعة للعاملين في المؤسسات (الحكومية وغير الحكومية) المعنية بحماية الأسرة والتي خرجت بفريق تدريب وطني ليكونوا نواة للتدريب داخل مؤسساتهم بلغ عددهم (٢٠) متدرب ومتدربة.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من " مشروع نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري"،وتمثلت مخرجات المشروع بمايلي:
  - تشكيل لجنة تنفيذية دائمة من الجهات الشريكة المعنية.
  - برمجة النظام واختباره بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الشريكة وفقًا لدليل الاجراءات للإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف.
  - إعداد فريق مدربين من المؤسسات الشريكة بهدف تدريب مستخدمي النظام داخل مؤسساتهم.
  - إعداد دليل المستخدم لجميع المسميات في النظام، والبدء بإجراءات استضافة النظام في مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني.
  - تجهيز البنية التحتية من قبل الجهات الشريكة لغايات التأكد من جاهزيتها في استقبال حالات حقيقية للبدء باستخدام النظام.

- إعداد "دليل إرشادي لمعايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري" بالشراكة مع المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية لتعزيز القدرات للمؤسسات الوطنية المعنية بتقديم الخدمات لحالات العنف الأسري حول منهجيات تطبيق هذه المعايير على المستوى المؤسسي ووضعها ضمن الاطار التطبيقي المؤسسي، ومن أبرز مخرجات هذا المشروع تدريب المعنيين بتطبيق المعايير

وبواقع ثلاث دورات تدريبية شارك فيها (٦٠) مشارك ومشاركة يمثلون: (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، مديرية الأمن العام/ إدارة حماية الأسرة، معهد العناية بصحة الأسرة، إتحاد المرأة الأردنية، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة انقاذ الطفل).

- إعداد "دليل إجراءات مُقدّمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الاعتداء الجنسي" بالشراكة مع المؤسسات الطبية الحكومية وغير الحكومية والذي يهدف لتقديم نهج واضح لمُقدّمي الخدمات الصحية من: أطباء، وممرضين، وقابلات قانونيات، في القطاع الصحي (الحكومي وغير الحكومي) بمستوياته المتعدّدة: (الأولية والثانوية) في التعامل مع حالات الاعتداء الجنسي وتقديم الخدمات اللازمة لها.
- مشروع "مأسسة خطوط دعم الطفل وأسرهم في الأردن" حيث تم العمل على المرحلة الثانية من المشروع وتمثلت مخرجاته بما يلي:
  - اعتماد التصور المقترح من قبل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف والمتمثل "بايجاد محطة للاتصال لدعم الطفل وأسرته تعنى بكل ما يتعلق بالأسرة، والأطفال، والنساء"، وتوفير خدمات الدعم والارشاد والاستشارات، بالاضافة للقيام باجراءات الإحالة المباشرة لمقدمي الخدمات من الجهات الشريكة.
  - إعداد المعايير المرجعية والدليل الاجرائي لعمل الخط وتحديد متطلبات البنية التحتية الخاصة به وأطر قواعد البيانات والإطار القانوني الذي يضمن تنظيم عمل الخط واستدامته.
- مشروع "معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لدور الرعاية الايوائية"، وجاءت المرحلة الثانية بالشراكة مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية ووزارة التنمية الاجتماعية لغايات تطبيق المعايير على عينه تشمل جميع فئات دور الايواء (الأيتام، الناجيّن من العنف الأسري، التسول، كبار السن، الأحداث) وبواقع ست دور رعاية ايوائية، وتم تقييم هذه الدور وفق المعايير ومتطلباتها وتحديد أهم المتطلبات الواجب العمل عليها ووضع خطط عمل خاصة بكل دار للعمل عليها تنفيذها للرقي بمستوى الخدمات المقدمة في هذه الدور وفقًا للمعايير، وتم الخروج بفريق من المُقيمين بلغ عددهم (١٥) مُقيم على تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لدور الرعاية الايوائية.

- عقد ورشة بدائل العقاب البدني الواقع على الأطفال بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن بهدف مناقشة الآثار النفسية والاجتماعية والطبية والقانونية للعنف الواقع على الأطفال، وتعزيز برامج بدائل العقاب البدني على المستوى الوطني وفقًا لأفضل الممارسات الاقليمية والدولية المتعلقة بحظر العقاب البدني، وقد شارك في الورشة ممثلين عن المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية وممثلين عن المنظمات الدولية

ومن أبرز توصيات الورشة: تعزيز مفاهيم التربية الايجابية في برامج الارشاد الأسري والزواجي من خلال برامج المقبلين على الزواج، وتدريب العاملين في وزارة الاوقاف والواعظين في القوات المسلحة والأجهزة الامنية والعاملين في وزارة التربية والتعليم حول تعميق القيم التربوية الأسرية الايجابية، بالاضافة الى التوسع في تنفيذ برنامج التوعية الوالدية ليشمل كافة الأسر مع التركيز على الأسر المعرضة للخطر.

- عقد ورشة عمل توعوية للكوادر الصحية العاملة في المستشفيات الخاصة وبالشراكة مع جمعية المستشفيات الخاصة بعنوان "العنف الأسري مسؤولية مشتركة" ادراكًا لحجم المسؤولية الملقاة على كاهل الكوادر الصحية العاملة في المستشفيات الخاصة ودورها في الكشف عن حالات العنف الأسري والاستجابة لها واستهدفت الورشة عدد من الأطباء والممرضين العاملين في المستشفيات الخاصة، وتناولت الآليات الوطنية الخاصة بالتعامل مع العنف الأسري، والأطر القانونية والتشريعات الناظمة له، ودور المؤسسات الوطنية في التعامل مع حالات العنف الأسري .

ثانيًا: مجال الارشاد الأسري:

افتتاح مركز الإرشـاد الأسـري في محافظة عجلون" بالتعاون مع جمعية المركز الإسلامي، وقد بدأ المركز بتنفيذ المحاضرات التوعوية لأبناء المجتمع المحلي على العديد من القضايا الأسرية بشكل عام وقضايا الارشـاد الأسـري بشكل خاص، بالإضافة الى وضع خطة عمل للمركز تضمنت آليات العمل على تقديم خدمة الاستشارات الأسرية والتوعية لأفـراد المجتمع، وعلى صعيد آخر فقد قام المجلس بالتعاون مع الجامعة الالمانية الأردنية بافتتاح مركز الارشاد والتمكين الطلابي لتمكين الطلاب لمواجهة المشاكل التي قد تواجههم وتعديل سلوكهم ودمجهم في مجتمعهم وبيئتهم الجامعية والإسهام في بناء جيل واعي بحقوقه وواجباته يستطيع الوقوف في وجه التحديات التي قد تواجه المجتمع وتحفيزه على العطاء والإنتاج ليكون داعماً لبناء مستقبله ومستقبل وطنه.

وفي إطار رفع قدرات العاملين في مراكز الارشاد الأسري فقد تم عقد "ورشـة تدريبية على دليل المقبلين على الـزواج" والذي تضمن قضايا التخطيط العائلي لـلازواج المقبلين على الـزواج بالتعاون مع مشرروع تواصل لسعادة الأسرة (جيكاب)، وتم المتابعة على هذه الورشة من خلال وضع خطة تم من خلالها تنفيذ كافة المراكز لدورات للمقبلين على الزواج في كافة محافظات المملكة، حيث تم تدريب ما يقارب (٢٠٠) خاطب وخاطبة ازواج في بداية حياتهم الزوجية،كما وتم عقد ورش توعوية ومحاضرات تدريبية في عدد من الجمعيات في المحافظات ضمن اتفاقية التعاون مع تكية ام علي حيث تم عقد ما يقارب (٢٥) محاضرة توعوية تناولت قضايا الأسرة وقضايا الإرشاد الأسري، والإرشاد الديني.

كما وقام المجلس وبمناسبة اليوم العالمي للأسرة بعقد ورشة عمل توعوية مع جمعية أسرتي بعنوان "مهارات الإتصال الفعال في العملية الإرشادية" استهدفت ممثلي مراكز الإرشاد الأسري التابعة للمجلس.

ثالثًا: مجال كبار السن:

إطلاق "الاستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن" المحدثة في اليوم العالمي لكبار السن والذي جاء بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية الأسرة البيضاء، كما تم إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية للأعوام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ وتم التوافق على أنشطتها مع اعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، وبحضور معالي وزيرة التنمية الاجتماعية/عضو مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والتي تم توزيعها لاحقًا على المؤسسات أعضاء اللجنة.

ومن جانب آخر فقد تم إعداد الدراسة التحليلية لواقع كبار السن حيث تضمنت الدراسة واقع كبار السن في الأردن في كافة المجالات الديموغرافية والصحية والتعليمية والاجتماعية والبيئية... ويعزز إصدار هذه الدراسة البيانات المتعلقة بكبار السن في مجتمعنا الأردني، واستفادة صناع القرار والباحثين من البيانات عند تخطيطهم لهذه الفئة.

كما وتم إعداد مسودة نظام صندوق كبار السن من خلال اللجنة التي تم تشكيلها من (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة تطوير القطاع العام، المجلس الوطني لشؤون الأسرة).

رابعًا: في مجال الطفولة المبكرة:

ضمن مشروع "رصد السياسات الوطنية المتعلقة بالطفولة (موازنات صديقة للطفل)" بدأ المجلس خلال العام ٢٠١٧ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن تنفيذ الدراسة التحليلية للموازنات الصديقة للطفل لكل من صندوق المعونة الوطنية، ووزارة الشؤون البلدية، وكل من بلديتي مادبا الكبرى وسحاب، وتعد هذه الدراسة الرابعة والأخيرة ضمن الاتفاقية مع المنظمة بعد أن تم إنجاز الدراسة التحليلية لثماني مؤسسات في الفترة الزمنية من ٢٠٠٩-٢٠١٦

كما وتم إصدار "وثيقة معايير اعتماد رياض الاطفال في الأردن" بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وبرنامج الخليج العربي (اجفند)، وجاء إصدارها بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٠ في حفل رسمي برعاية معالي وزير التربية والتعليم/ عضو مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومن ثم تم عقد ورش عمل تدريبية على الوثيقة لجميع المديريات في الميدان التابعة لوزارة التربية والتعليم في الأقاليم الثلاثة خلال الفترة من ٢٧ – ٢٠١٧/٨/٢٩ لغايات تعميم الوثيقة لتكون مرجعية استرشادية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لرياض الاطفال من كافة الجوانب المادية والتعليمية والمواردالبشرية والبيئة المادية، وقد تم الانتهاء من المشروع في نهاية شهر آب ٢٠١٧.

وامتدادًا لمشروع تنمية الطفولة المبكرة بالتعاون مع برنامج الخليج العربي (اجفند) والذي يتم تنفيذه في الدول العربية بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم؛ اختتم المجلس أنشطة مشروع وتطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الميلاد إلى أقل من أربع سنوات خلال العام ٢٠١٧ بتنفيذ برنامج تدريبي لتأهيل مقدمات الرعاية في مجال حضانات الأطفال في عدد من الدول العربية وذلك بهدف تمكين ورفع كفاءة العاملات في مجال الطفولة المبكرة من المستوى الاشرافي والتنفيذي من مقدمات الرعاية من خلال تطوير قدراتهن ومهاراتهن ومعارفهن في مجال الطفولة المبكرة من أجل تعزيز أدائهن في بيئة العمل كالتالي:

- في جمهورية مصر العربية بمقر المجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة خلال الفترة من ٥ – ٢٠١٧/٢/٩، واستهداف ما يقارب (٣٣) مشارك ومشاركة من المستوى الإشرافي ومن مقدمات الرعاية في الحضانات.
- في جمهورية السودان بمقر الجامعة العربية المفتوحة/فرع السودان، خلال الفترة من ١٣-١٩ /٢٠١٧/٥ واستهداف ما يقارب (٣٠) من المختصين في الطفولة المبكرة ومقدمات الرعاية في الحضانات التي تأسست بتمويل من أجفند وأخرى تابعة للجمعيات الأهلية.
- كما وقام المجلس خلال العام بإعادة تشكيل فريق اليافعين التابع للمجلس حيث تم مخاطبة

وزارة التربية والتعليم لتنسيب أسماء الفائزين بالمسابقات المدرسية واختيار مجموعة من (٣٠) يافع ويافعة من جميع أقاليم المملكة وتم عقد اجتماع مع الفريق لتعريفهم بالمجلس، ودوره اتجاه الفريق ومسؤوليات الفريق تجاه المجلس بحضور ممثلين من الوزارة.

واستكمل المجلس عمله على تقرير تحليل وضع الاطفال في الأردن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن بمراجعة الوثيقة والتعديل على ما ورد فيها من كافة المحاور : محور الحماية الاجتماعية، محور الصحة والتغذية ،محور المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ومحور العنف ضد الأطفال ومحور الشباب، وسيكون هذا التقرير بمثابة التوصية لصانع القرار يوضع سياسات الطفولة.

وجاءت مخرجات مشروع"الارتقاء بالخدمات المقدمة للأطفال في دور الحضانة ومأسستها" بالشراكة مع الجامعة العربية المفتوحة/الأردن وبتمويل من برنامج الخليج العربي (أجفند) لسد الفجوة بين الجانبين الأكاديمي والعملي بالعمل مع الأطفال في الحضانات على النحو التالي:

- عقد الدورتين السابعة والثامنة في الفترة من ١٢- ٢٩ /٣/ ٢٠١٧ وتدريب وتأهيل (٦٢) طالب وطالبة من الجامعة العربية المفتوحة؛ ليكون العدد الكلي للخريجين من هذه الدورات (٢٠٤) مشارك ومشاركة مدربين ومؤهلين على مهارات رعاية الطفولة المبكرة من الميلاد إلى أربع سنوات ضمن أفضل معايير الممارسة وتقديم الخدمات المهنية المتخصصة للأطفال في دور الحضانات.

- تدريب (٢٥) مشارك ومشاركة من المتخصصين في الطفولة من المجلس الوطني لشؤون الاسرة والجامعة العربية المفتوحة والطلبة خريجي الدورات المتميزين على مهارات تدريب المدربين خلال الفترة ١٠-١٣ تموز ٢٠١٧ نفذه المعهد الأمريكي للدراسات الاحترافية وحصل المشاركون على شهادة مصدقة من المعهد التي تخدمهم للمتقدم لدورات مستقبلية ليكونوا مدربين معتمدين من ذات المعهد.
- عقد ورشة تقييم المشروع مع الجامعة العربية المفتوحة والخروج بتوصيات لمشاريع مستقبلية.

وضمن مشروع"دعم وتفعيل إنشاء (الحضانات) في القطاعين العام والخاص" لتحفيز المرأة على المشاركة في سوق العمل أحد مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل تم انجاز مايلي:

- توقيع ملحق مشروع "إنشاء الحضانات في القطاعين العام والخاص (٢٠١٧ -٢٠٢٠)".
- توقيع (٣) اتفاقيات لإنشاء حضانات في كل من: (شركة كهرباء اربد/ الشركة الدولية للدواء/ تجمع سحاب/ البريد الأردني فندق اللاندمارك).
- افتتاح (٤) حضانات: حضانة تجمع سحاب، حضانة شركة كهرباء اربد، حضانة مصنع الصافي، وحضانة جامعة الإسراء.
- تنفيذ (١٩٠) زيارة ميدانية بهدف إجراءات الكشف الحسي وتحديد الاحتياجات والمتابعة الفنية الشهرية للحضانات في محافظات المملكة وتعيين (٥٥) عاملة في الحضانات التي تم انشائها منذ بداية المشروع.

- استلام (٤٠) طلب من وزارات ومؤسسات ودوائر حكومية بالإضافة إلى مؤسسات وشركات في القطاع الخاص لإنشاء حضانات مؤسسية.
- توقيع مذكرة تعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) حول الحضانات المنزلية، وتدريب وتأهيل مقدمات الرعاية.
- وضع التصورات الأولية لاتفاقية تعاون مستقبلي لمشروع مشترك ما بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والمجلس الوطني لشؤون الأسرة لإنشاء (٣٠٠) حضانة في مدارس وزارة التربية والتعليم.
- عقد ورشة توعوية حول "العنف في المجتمع الأردني بين الأسباب و الحلول" بالتعاون مع جامعة الإسراء.
- المشاركة بإعداد مشروع تعديل نظام دور الحضانات (٢٠٠٥) مع وزارة التنمية الاجتماعية والوزارات والمؤسسات والجهات ذات العلاقة.

خامسًا: مجال التشريعات:

تابع المجلس جهوده خلال العام ٢٠١٧ لحشد الدعم والتأييد لمشروع قانون الحماية من العنف الأسري بعقد ورش عمل لأعضاء مجلسي النواب والأعيان، والذي تم إقراره في شهر أيار من هذا العام بالجريدة الرسمية، ودخوله حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٦ واكمل المجلس عمله بعد اقراره بث رسائل بنصوص مواد القانون في الصحف اليومية ووسائل التواصل الاجتماعي، بالاضافة الى إعداد خطة عمل تم من خلالها تنفيذ ورش توعوية تدريبية على التعريف بنصوص القانون على مستوى أقاليم المملكة الثلاث والتي استهدفت (١٢٠) مشارك ومشاركة من مقدمي الخدمات على مستوى المشروع يمثلون: (القضاة المخصصين للفصل بقضايا العنف الاسري،مدراء مكاتب الخدمة الاجتماعية، ضباط إدارة حماية الأسرة، والاطباء الشرعيين العاملين في إدارة حماية الأسرة).

وبالتناوب عمل المجلس على اعداد مسودة الأنظمة لكل من حماية الشهود والمبلغين بموجب المادة (٦) من القانون ونظام التدبير التزامن بموجب المادة (١١) منه، والذي يهدف لإصدار أنظمة عصرية تنتهج أفضل الممارسات لمعالجة الإشكاليات الأسرية، وسيتم استمكاله خلال العام ٢٠١٨ لاعتماد النص بصورته النهائية.

كما واستكمل المجلس عمله خلال العام ٢٠١٧ على إعداد مسودة قانون خاص لحقوق الطفل من خلال المتابعة مع اللجنة الفنية التي شكلها المجلس من: (المجلس القضائي الأردني، دائرة قاضي القضاة، وزارة العدل، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، مديرية الأمن العام، دائرة الأحوال المدنية، المركز الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة نهر الأردن، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مركز العدل للمساعدة القانونية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن) حيث انهت اللجنة إعداد مسودة القانون.

وضمن عمل المجلس على الملاحظات الواردة من اللجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف على التقرير الرابع والخامس للأردن فقد تم مخاطبة رئاسة الوزراء خلال شهر آب لتعميم الملاحظات الواردة من اللجنة الدولية لحقوق الطفل في جنيف على التقريرين على الجهات المعنية والرد عليها، وعليه تم العمل على مراجعة التوصيات وعمل قوائم عن التزامات الجهات الرسمية والوطنية كما ورد في الملاحظات الختامية بالتقرير، والمتابعة لاستلام الردود وتوثيقها، كما تم عقد ورشة عمل للجهات المعنيه بالملاحظات وأخذ التغذية الراجعة منهم خلال الفترة ٢١-٢٠١٧/١٠/٢٢.

كما وتم إقرار الاستراتيجية الوطنية لعدالة الأحداث من رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ والتي تم إعدادها من

خلال لجنة متخصصة من الجهات الشريكة حيث رُفعت مسودة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية ومن ثم إقرارها من رئاسة الوزراء، ومن ثم باشر المجلس بتوزيعها على المؤسسات المعنية لإدراجها ضمن خطط العمل التنفيذية لمؤسساتهم.

كما استطاع المجلس وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن من إعداد الدراسة التحليلية لعدالة الاحداث في الاردن بهدف وضع تصور عام يعكس الواقع العملي الذي تعيشه فئة الأحداث ممن هم في نزاع مع القانون من خلال تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بعدالة الأحداث وعمل قوائم إحصائية خاصة بالأحداث الجانحين، ومن ثم تحليلها من قبل خبراء مختصين للوقوف على واقع الاجراءات والخدمات التي تقدم لهم لغايات الحصول على مخرجات مناسبة تخدم عدالة الاحداث وتساهم في تطوير الخدمات وتعزيز عمل الجهات المختصة بما يتماشى مع قانون الأحداث رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٤ والتشريعات ذات العلاقة.

كما وأثمرت جهود المجلس خلال السنوات الماضية بطلب تعديل المادة ٢/٦٢/ج من قانون العقوبات الأردني وتعديلاته رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ التي منحت الأم إجازة إجراء العملية الجراحية لأطفالها والتي أقرت بالصيغة الموصى بها بالتعديلات التشريعية على القانون لعام ٢٠١٧، وبالتناوب شملت التعديلات القانونية التي عمل عليها المجلس إلغاء المادة ٣٠٨ من ذات القانون المتعلقة بزواج المغتصبة والتي كانت تتيح للجاني الافلات من العقاب.

سادسًا: مجال الدراسات والأبحاث:

استكمل المجلس في العام ٢٠١٧ عمله على "التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسرة الأردنية " وجاء العمل على مرحلتين كما يلي:

- المرحلة الأولى : الانتهاء من إعداد استمارة مسح أحوال الأسرة الأردنية، وتم التعاون مع دائرة الاحصاءات العامه لسحب العينه والتي بلغت (٢٣٠٠) أسرة ممثله على مستوى المملكه وجمع البيانات من خلال فرق بحثية تم تشكيلها وتدريبها على شهادة البحث وتم جمع البيانات من خلال أجهزة لوحية.
- المرحلة الثانية: تنفيذ جلسات مع الشركاء من ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية والتي بلغت ما يقارب (٨٧) شريكًا ضمن ستة مجموعات عمل تم خلالها عرض النتائج الأولية للمسح ومناقشتها والتي هدفت إلى التعرف على الاسباب المباشرة والكامنه والجذرية وراء القضايا التي تم مناقشتها، ووضع توصيات عملية يمكن الاعتماد عليها للنهوض بنوعية حياة الأسرة الأردنية ومناقشة الفرص والتحديات، وكذلك اعداد المسودة الأولى من التقرير ومناقشتها مع أعضاء اللجنة الفنية.

كما قام المجلس بتنفيذ ورشة عمل متخصصة حول "المحسوبية والواسطة" ترأسها معالي وزير التنمية السياسية بهدف التعرف على أهم المؤشرات التي تعكس واقع هذه القضية مع الجهات المعنية، وآثارها النفسية وارتباطها بالقضايا الاجتماعية الأخرى،واقتراح تطور إجراءات العمل والسياسات والتشريعات للوقوف في وجهها، وتشكلت لجنة فنية لصياغة التوصيات والتي أكدت على أهمية الرفض المجتمعي لهذه الظاهرة لكونها أصبحت تشكل ثقافة لدى المجتمع الأردني لاعتبارات متعددة. وأن التوعية يجب ان تتم على (٤) مستويات رئيسية لغايات إنشاء جيل ينبذها من خلال علاج الفكر بالفكر وذلك بالعمل مع : الأسرة ، والمؤسسات التعليمية، والدينية، والمؤسسات الإعلامية.

كما وعمل المجلس وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحده لشؤون اللاجئين على إعداد "تقرير أحوال الأسر اللاجئة"، والذي يهدف الى وصف أحوال أسر اللاجئين، ومعرفة خصائصها الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية وعلاقاتها الأسرية وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالأسرة اللاجئة استنادًا إلى الأدلة العلمية وتحديد الأولويات الوطنية فيما يتعلق بقضايا أسر اللاجئين واقتراح توصيات تتعلق بالحالات الإنسانية والتدخلات المطلوبة للاستجابة لأولويات الأسر اللاجئة والثغرات في الخدمات، وتم إعداد الدراسة ضمن منهجية العمل التالية:

- سحب العينة المتضمنة (٨٠٥) أسرة من جميع محافظات المملكة وتضم أسر لاجئة من الجنسيات السورية والعراقية والسودانية واليمنية والصومالية من خلال قاعدة بيانات المفوضية.
- إعداد التقرير الأولي للنتائج، وعرضه على اللجنة الفنية وعلى مجموعات تحليل السببية التي ضمت مجموعة من الشركاء من ممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بلغت ما يقارب (٤٢) شريك ضمن أربعة مجموعات عمل تم خلالها عرض النتائج الأولية للتقرير ومناقشتها .

وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٧ بدأ المجلس وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن بالعمل على "تحديث الإطار الوطني للحدّ من عمل الأطفال" حيث تم تشكيل لجنة فنية تضم في عضويتها: (وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، منظمة العمل الدولية) حيث تمت مناقشة الإطار الذي أعده المجلس في العام ٢٠١١ بالتعاون مع الوزارات الثلاث الشريكة ليتم تحديد نقاط القوة والضعف وموجبات التطوير في ضوء آخر التحديثات على قانون الأحداث وقانون الحماية من العنف الأسري ولاحقًا تم عقد ورشة عمل للجنة الفنية للخروج بالأدوار والمسؤوليات المحدثة، وتم الخروج بالمسودة الاولى للإطار المحدث.

كما وقام المجلس ومن خلال اللجنة الوطنية للاستخدام الآمن الايجابي لتكنولوجيا الاتصال والتي تم تشكيلها بقرار من رئاسة الوزراء بمراجعة قانون الجرائم الالكترونية للتوصية بعدد من التعديلات المقترحة، بالإضافة إلى تحديد الثغرات في البرامج الحالية على مستوى البرامج والتشريعات والخدمات ليصار لاحقا كسب التأييد وحشد الدعم الملائم.

كما تم عقد لقاء بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة لتسليط الضوء على قضية "زواج القاصرات" بحضور اعضاء اللجنة الفنية التي قام المجلس بتشكيلها خلال العام ٢٠١٦ حول الزواج المبكر والتي تضم كل من: (وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ودائرة قاضي القضاة، والمجلس الأعلى للسكان، ومعهد العناية بصحة الأسرة، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، ومؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة انقاذ الطفل، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة/ مكتب الأردن، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين/الأردن، وصندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأردن)، ومناقشة ابعاد هذه القضية.

سابعًا: مجال الاتصال والمتابعة:

استكمالًا لعمل المجلس على مخرجات الورشة الإقليمية التي عقدها خلال العام ٢٠١٦ بعنوان "نحو إعلام صديق للطفولة" بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة/ مكتب الأردن؛ فقد قام خلال العام ٢٠١٧ بإطلاق التقرير التقييمي لقدرات الإعلاميين والاعلاميات في تغطية قضايا حماية الطفل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن، وتضمن التقرير الذي تم إعداده بمنهجية علمية على معلومات وبيانات عن حالة الإعلام في الأردن وتطورها خلال السنوات الأخيرة، كما وتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم استخلاصها من المسح الذي تم إجراءه على عينة من الإعلاميين والإعلاميات وأخذ آرائهم حول تغطية وسائل الاعلام لقضايا حماية الطفل، أشارت أبرز نتائج التقرير الى أن طرح وسائل الإعلام لقضايا حماية الطفل من العنف ما زال طرحاً سطحيًا وليس فيه العمق سواء في الشكل او المضمون، وفي هذا الإطار جاءت التوصيات:

- بضرورة تبني صُنّاع القرار في المؤسسات الاعلامية سياسة إعلامية قادرة على التفاعل مع كافة قضايا المجتمع، ومنها قضايا حماية الطفل.
- التركيز على الإعلاميين والإعلاميات في وسائل الإعلام المختلفة في نشر ثقافة حماية الطفل وحماية حقوقه بالمضمون والأساليب الملائمة، واعتبار قضاياهم من المسائل التي تستحق التقصي والتحقيق والطرح باعتبارها تهم الشأن العام.

كما وعمل المجلس خلال العام على إطلاق الحملة الإعلامية التوعوية "علّم لا تعلّم" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن وذلك بناء على توصية من الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف بالعمل على حملة إعلامية للحدّ من العنف الواقع على الأطفال في المجتمع الأردني، وجاءت الحملة على ست مراحل تم من خلالها نشر رسائل توعوية على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة: (الفيسبوك، الانستغرام،التوتير) وتضمنت: مفهوم العنف وماهيته وأشكاله وآثاره وآليات الوقاية والتطبيق للحدّ منه، بالاضافة الى إنتاج فيلم قصير للحمله، واستهدفت الحملة ما يقارب (١٥) مليون مشارك ومتفاعل على هذه الوسائل.

من جهة اخرى نفذ المجلس ورشة تدريبية حول مفهوم "الاتصال من أجل التنمية" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن للمؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية حيث عُقدت الورشة خلال الفترة من ٢٥ – ٢٠١٧/٧/٢٧ وتم خلالها طرح هذا المفهوم والذي من شأنه المساهمة في تغيير الاتجاهات وبالتالى السلوكات لدى الافراد تجاه القضايا المتعلقة بحماية الطفل، والحدّ من الإساءات التي يتعرض لها الأطفال في المجتمع، وبنفس المجال فقد تم التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن في إعداد خطة عمل والتي تتضمن أنشطة للأعوام الثلاث المقبلة والتي سيتم تنفيذها من قبل المؤسسات الشريكة بهدف الحدّ من العنف الواقع على الاطفال.

كما وجاء إصدار الكتيب التفاعلي "لاتفاقية حقوق الطفل" بالتعاون مع منظمة اليونسيف والذي يتضمن نصوص مواد الاتفاقية حيث تم صياغتها بلغة يمكن للطفل فهمها واستيعابها لمعرفة حقوقه الاساسية، وتم توزيع هذا الكتيب خلال الاحتفال باليوم العالمي للطفل والذي حضره ما يقارب (١٠٠٠) طفل، وجاء الاحتفال تحت شعار « الاطفال يتولون المهمة» حيث شارك المجلس كذلك في ذلك من خلال تولي احد الشباب لمهمة أمين عام المجلس الوطني لشؤون الإسرة في هذا اليوم.

وضمن التطوير والتحديث لوسائل الاتصال والإعلام في المجلس فقد تم خلال العام ٢٠١٧ تطوير مايلي:

- إنتاج الفيلم الوثائقي عن المجلس وإنجازاته وأنشطته.
- تحديث وتطوير محتوى البرشور التعريفي الخاص بالمجلس، وإعادة تصميمه وطباعته.
- تحديث وتطوير "رول أب " المجلس وتطوير محتواه، وإعادة تصميمه وطباعته.
- تفعيل قناة اليوتيوب الخاصة بالمجلس.
- إنشاء صفحة انستغرام للمجلس وتفعيلها.
- تفعيل صفحة التوتير الخاصة بالمجلس.
- تغذية وسائل التواصل الاجتماعي بوضع: (رسائل وبوستات والأنشطة المتعلقة بالمجلس).

ثامنًا: مجال التطوير المؤسسي:

تم العمل على مكتبة المجلس كرافد رئيسي للبيانات والدراسات المتخصصة في مجالات الأسرة حيث تم شراء مجموعة متخصصة من الكتب بحسب احتياجات مديريات المجلس المختلفة وإدخالها على النظام الالكتروني وتصنيفها وفهرستها وإهداء عدد من مكاتب المؤسسات الشريكة اصدارات المجلس، هذا وتم توقيع مذكرة تبادل المعرفة مع الجامعة الاردنية والبحث عن فرص للاشتراك بقواعد البيانات العلمية المتخصصة التي تتيح الاستفادة من المجلات العالمية العليمة ذات العلاقة.

وضمن رفع قدرات العاملين في المجلس والتطوير المستمر على كافة المجالات؛ فقد تم اشراك معظم الموظفين في مختلف الدورات التدريبية والمتضمنة: (دورات تدريب مدربين، مهارات القيادة، استخدام برنامج الابسيديريان، البحث العلمي والتحليل الاحصائي، الاكسل، واللغة الانجليزية) حيث تم تدريب ما يقارب (٢٤) موظف وموظفة .

توجهاتنا المستقبلية

- إطلاق الدليل الاجرائي للإجراءات الوطنية الموحدة للوقاية من والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري والعنف ضد الأطفال والتدريب عليه.
- إعداد دراسة تقييمية لإدارة الحالة في المؤسسات المقدمة لخدمات العنف الأسري.
- التوسع في نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.
- إعداد دراسة تقييمية حول مراكز الارشاد الأسري التابعة للمجلس.
- إعداد الدراسة التحليلية لموازنة كل من وزارة البلديات وصندوق المعونة الوطنية.
- تشكيل لجنة ممثلة لجميع الجهات العاملة في مجال الطفولة المبكرة.
- تطوير برامج الرعاية الوالدية ودليل الأنشطة للعاملين مع الأطفال كتطبيق تفاعلي مبني على الويب.
- إعداد دليل استرشادي للمؤسسات (كيف ترصد موازنات صديقة للطفل).
- إعداد دراسة لتجريب معايير الجودة في رياض الاطفال الحكومية والخاصة حسب دليل معايير اعتماد رياض الأطفال.
- حشد الدعم والتأييد لإقرار قانون حقوق الطفل.
- تطوير دليل تدريبي على قانون الحماية من العنف الأُرسري.
- إصدار كتيب حول التقرير الرابع والخامس للملاحظات الختامية والتوصيات الخاصة باللجنة الدولية لحقوق الطفل.
- إصدار الدراسة التحليلية لعدالة الاحداث.
- إصدار التقرير الدوري الثاني لأحوال الأسرة الأردنية.
- إصدار تقرير أحوال الأسرة اللاجئة.
- إعداد الدراسة الوطنية حول العنف ضد الأطفال في الأردن.
- تحديث الاطار الوطني للحدّ مّن عمل الاطفال وأدلة الاجراءات.
- تعزيز مهارات واتجاهات طلبة كلية الطب حول الوقاية من والاستجابة لحالات العنف ضد الاطفال والعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري ومأسسة اجراءات العمل في مستشفى الجامعة الأردنية في التعامل مع حالات العنف.
- إعداد دراسة حول أوضاع الأطفال اللاجئين في الاردن.
- إعداد دراسة حول استخدام الاطفال للانترنت.
- أطلاق خطة «تغيير السلوك والنمط المجتمعي للحدّ من العنف الواقع على الطفال في الاردن ٢٠١٨-٢٠٢١».

إحصائيات للأسرة الأردنية

عدد الأسر	٢٠٨٥٦٨٠
حجم متوسط الأسرة	٤,٨ فرد
تبلغ نسبة الذكور	٥٣٪
ونسبة الإناث	٤٧٪
تبلغ نسبة الأطفال	الذكور ٥٨٪
	ونسبة الإناث ٤٢٪
نسبة المتزوجين من الذكور في عمر ١٣ سنة فأكثر حسب التعداد	٥٤٪ للذكور
	٢١,٢ سنة للإناث
تبلغ نسبة الزواج المبكر للإناث في عمر (١٣ – ١٨)	٧,٤٪
نسبة مشاركة الأطفال الأردنيين في عمر التعليم الأساسي (٦ – ١٥) سنة	نسبة متشابهة للذكور والإناث ٩٥٪
نسبة الأمية للأردنيين لمن أعمارهم ١٥ فأكثر	٦,٨٪
٨٦٪ من السكان مشمولين بالتأمين الصحي	
معدل مشاركة الذكور في المشاركة الاقتصادية و٦٠,٧٪ وللإناث و١٧,٠٪	
تبلغ نسبة عمالة الأطفال في عمر (٩ – ١٦)	للذكور ٤,٨٪
	والإناث ١,٥٪

المصدر: بيانات دائرة الاحصاءات العامة التقرير السنوي ٢٠١٧، و التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥

مواردنا المالية

تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة (١٤) من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من: ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.

عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.

منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.

أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

الجهات الممولة خلال عام ٢٠١٧:

- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
- برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند).
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة/مكتب الأردن.
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين/مكتب الأردن.

إصدارتنا

الاستراتيجية الوطنية لحماية الأحداث
٢٠١٧ - ٢٠١٩
دليل إجراءات مقدمي الخدمات الصحية للتعامل مع حالات الاعتداء الجنسي
٢٠١٧
واقع حماية السجين في الأردن
دراسة تحليلية مقارنة
٢٠١٧
Jordan: Concluding Observations And Recommendations
UN Committee On The Rights Of The Child
2017
مهارات إشعار رياض الأطفال
التقرير السنوي
٢٠١٦
الأردن: الملاحظات الختامية والتوصيات
اللجنة الدولية لحقوق الطفل
unicef